

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات

والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والإدارة

بالأجهزة المختلفة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مكاتب للمتابعة

بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق

في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات وتحديد اختصاصها ؛

وبعد موافقة اللجنة العليا للإصلاح الإداري ؛

وعلى ما عرضته وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار:

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه يُستحدث في وحدات

الجهاز الإدارى للدولة تقسيمات تنظيمية بالمسميات الآتية :

١ - التخطيط الاستراتيجى والسياسات .

٢ - التقييم والمتابعة .

٣ - المراجعة الداخلية .

٤ - الموارد البشرية .

٥ - الدعم التشريعى .

٦ - نظم المعلومات والتحول الرقمى .

(المادة الثانية)

يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرارات اللازمة لاستحداث التقسيمات التنظيمية

المبينة بالمادة السابقة بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ، وذلك بعد التنسيق مع السلطة المختصة

فى كل منها ، واتخاذ الإجراءات المقررة لتعديل الهيكل التنظيمى لها بما يتفق مع أحكام

هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى